أسعار النفط تواصل زخمها

«الوطني»: ضغوط بيعية على الدولار تغذيها حالة عدم اليقين

■ تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 11.1 في المئة

■ مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الأمريكي يقفز إلى أعلى مستوياته المسجلة في 15 شهراً

البنك الوطني

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن اقتصاد الولايات المتحدة يواجه العديد من أوجه عدم اليقين التي تضمنت الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في نوفمبر، وتزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، وتراجع عائدات السندات، والاضطرابات السياسية المحلية ووقف إعانات البطالة الإضافية، لتقدم كل تلك العوامل أسبابًا كافية للمستثمرين للتخلي عن الدولار. كما فاجأت بيانات سوق العمل الاقتصاديين بإضافة 167 ألف وظيفة للقطاع الخاص في يوليو، في حين كانت التوقعات نحو تسجيل 1.2 مليون فرصة عمل جديدة. أما بالنسبة للوظائف غير الزراعية فقد كان من المتوقع أن تضيف 1.48 مليون وظيفة، إلا أن البيانات التي صدرت عن وزارة العمل يوم الجمعة فاقت التوقعات بإضافة القطاعات غير الزراعية 1.763 مليون وظيفة بما ساهم في خفض معدل البطالة إلى 10.2% مقابل 11.1% في يونيو.

انتعاش قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) في الولايات المتحدة من 52.6 إلى 54.2 خلال الشهر الماضي، فيما يعد أعلى قراءة للمؤشر منذ حوالي عام ونصف ويعكس المؤشر الاستشرافي لقطاع الصناعات التحويلية تحسن أداء القطاع بعد تراجعه في شهري أبريل-مايو، وهو الأمر الذي يعزز الآمال في تعافي قطاع الصناعات التحويلية العالمي من تداعيات الجائحة. إلا أن مخاطر فرض بعض القيود الإضافية وعمليات الإغلاق ستظل تفرض سحب كثيفة من عدم اليقين امام العديد من الصناعات وسيعتمد أدائها في نهاية الأمر على جهود احتواء الجائحة.

من جهة أخرى، ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ 17 شهرا خلال شهر يوليو. وأعلن معهد إدارة التوريدات عن ارتفاع مؤشر قطاع الخدمات إلى مستوى 58.1 مقابل 57.1 في يونيو. وشهد شهر يونيو أعلى معدل نمو في تاريخ مؤشر الخدمات، والذي تعود نشأته إلى العام 1997، وذلك بعد تسجيله أعلى نسبة تراجع في أبريل. إلا أن تقرير مؤشر مديري المشتريات عكس تراجع مؤشر الوظائف إلى 42.1 بما يشير إلى عزوف أصحاب العمل عن توظيف العاملين على الرغم من ارتفاع الطلبات الجديدة إلى 67.7 .

الأسهم والعملات الأجنبية وأدوات الدخل الثابت

واصلت الأسهم زخمها في الولايات بصدارة شركات التكنولوجيا المدرجة ضمن مؤشر ناسداك الذي سجل نموا بنسبة تزيد عن 20% منذ بداية العام. وتمكن مؤشر ستاندرد أند بورز من الخروج من المنطقة الحمراء لينهي بذلك تداولات الأسبوع بنمو بلغت نسبته 3.73% منذ بداية العام الحالي.

أما على صعيد أدوات الدخل الثابت، تراجعت عائدات السندات الأمريكية على نطاق واسع خلال الآونة الأخيرة، خاصة في الطرف الأمامي للمنحنى، حيث وصلت عائدات السندات لأجل خمس سنوات إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق عند مستوى 0.1870. وقد انعكس ذلك بدوره على سوق العملات الأجنبية بما ساهم في زيادة الضغوط البيعية على الدولار الأمريكي للأسبوع الثاني على التوالي.

وبالانتقال إلى العملات الأجنبية، تراجع الدولار الأمريكي بنسبة 3.18% منذ بداية العام مقابل سلة من العملات وخسر أكثر من 10% من أعلى مستوياته المسجلة في مارس من العام الحالي. وأدى تراجع الفروق التفاضلية لأسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والاقتصادات الكبرى، هذا إلى جانب الشكوك التي تدور حول أكبر اقتصاد على مستوى العالم إلى هروب المستثمرين إلى العملات المنافسة.

أوروبا والمملكة المتحدة

صوتت لجنة السياسة النقدية التابعة لبنك إنجلترا بالإجماع على إبقاء سعر الفائدة عند مستوى 0.10%، كما احتفظت ببرنامج شراء الأصول عند مستواه المستهدف بقيمة 745 مليار جنيه استرليني. وتضمن محضر الاجتماع أحدث الارشادات الاستشرافية التي تشير إلى أن «اللجنة لا تعتزم تشديد السياسة النقدية بدون دليل واضح على حدوث تطور ملموس في مجال الطاقات الإنتاجية غير المستخدمة وبلوغ هدف التضخم بنسبة 2% بشكل مستدام». ولم تكن هناك مفاجآت من جانب بنك إنجلترا الأمر الذي ساهم في تعزيز أداء الجنيه الاسترليني ودفعه للارتفاع إلى مستوى 1.31 ليقترب بذلك من أعلى مستوياته المسجلة في مارس من العام الحالي. وفي واقع الأمر، لم يتضح بعد وضع انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي قد يمنع الجنيه الاسترليني من الوصول إلى مستويات 1.40. انتعاش مؤشر مديري المشتريات في الاتحاد الأوروبي

للمرة الأولى منذ يناير 2019، كسر مؤشر النشاط الصناعي في الاتحاد الأوروبي حاجز الـ 50، وهي العلامة الفاصلة بين النمو والانكماش. حيث ارتفع المؤشر من 47.4 إلى 51.8 في يوليو في ظل عودة اقتصادات الاتحاد الأوروبي الرئيسية لفتح أنشطة أعمالها ونجاحها في السيطرة بشكل أفضل على أوضاع تفشي جائحة كوفيد19-.

وعلى صعيد آخر، شهدت العملة الموحدة نمواً قوياً على مدار الأسبوعين الماضيين وتسارعت وتيرة النمو إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها المسجلة في مايو 2018 عند مستوى 1.1916 بدعم من الأداء الضعيف للدولار وانكماش الفروق التفاضلية لأسعار الفائدة بين الدولار والعملة الموحدة.

أسعار النفط تستعيد توازنها

تلقت أسعار النفط دعماً جيداً هذا الأسبوع حيث أن الأخبار الاقتصادية الإيجابية التي ظهرت في وقت سابق من الأسبوع عوضت مخاوف تفشي موجة جديدة من جائحة كوفيد19- بما قد يعيق انتعاش الطلب العالمي مع بداية قيام المنتجين الرئيسيين بزيادة الإنتاج. وارتفعت أسعار العقود الآجلة لكل من مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3% تقريباً على أساس أسبوعي على خلفية تحسن بيانات النشاط الصناعي في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة بمستويات أفضل من المتوقع. أما بالنسبة للمعدن الأصفر، فقد ارتفع الذهب إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2,030.72 دولار للأوقية. حيث ساهم تراجع أداء الدولار وانخفاض عائدات السندات في تعزيز أوضاع الذهب في ظل تراجع تكلفة فرصة الاحتفاظ بمعدن الملاذ الآمن بشكل كبير.

«Ooredoo» تعلن الفائز بسيارة فورد «موستانج» GT الجديدة

جانب من تسليم الجائزة

أعلنت Ooredoo الكويت، أول شركة اتصالات تقدم الخدمات الرقمية المبتكرة في الكويت، عن الفائز بالجائزة الكبرى لمسابقة «كنز Ooredoo» في سحب القرعة الذي طالما ترقبه وانتظره الجميع، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة. حيث استلمت الفائزة المحظوظة نوال جاسم الخالدي مفاتيح سيارة فورد موستانج GT الجديدة، وذلك مع مراعاة كل الإرشادات والاشتراطات الصحية للتباعاد الاجتماعي والوقاية التي وضعتها الجهات الرسمية.

وفي تعليقه على السحب، قال مجبل الأيوب، مدير أول إدارة الإتصال المؤسسي لدى شركة Ooredoo الكويت : «تأتي مسابقة «كنز Ooredoo»، في الواقع، كإحدى تجليات التزام شركة Ooredoo الراسخ للوفاء بوعدها الرامي إلى إثراء حياة الأفراد في مجتمعنا من خلال شبكة اتصالات عالمية المستوى وتوفير تجارب رقمية لا تضاهى إلى جانب مبادرات قيّمة على صعيد المسؤولية الإجتماعية تتمحور حول تمكين الأفراد ومساعدتهم على اختبار وعيش أحلامهم.»

وأضاف موضحاً: «تم تصميم مسابقة الكنز بمكافآتها المذهلة، بشكل أساسي لتعزيز تفاعل Ooredoo مع عملائها على مدار العام وتشجيع الآخرين على الإنضمام والإشتراك معنا.»

وختم قائلاً: «توفر مسابقة الكنز فرصاً وفيرة للمشتركين من عملاء Ooredoo للاستمتاع بالمحتوى اليومي القيّم والمفيد ولعب مسابقة مثيرة لاكتساب المزيد من الفرص. ويحصل المشاركون على المزيد من النقاط لكل الإجابات الصحيحة.»

احتياطي الكويت الأجنبي يرتفع 21 في المئة خلال يونيو

للشهر الثالث على التوالي واصل الاحتياطي الأجنبي الرسمي لدولة الكويت ارتفاعه، مسجلاً نمو خلال يونيو السابق بنسبة 20.99% على أساس سنوي، وذلك حسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الأحد.

وسجلت الأصول الاحتياطية للكويت بنهاية يونيو السابق 13.92 مليار دينار (45.65 مليار دولار)، مقابل 11.51 مليار دينار (37.74 مليار دولار) بنفس الشهر من 2019.

وعلى أساس شهري، ارتفع الاحتياطي الأجنبي للكويت بنسبة 1.83%، علماً بأنه كان يبلغ 13.67 مليار دينار في مايو 2020.

يشار إلى أن النمو السنوي للاحتياطي الأجنبي، دعم بارتفاع مجموع العملة والودائع بنسبة 21.74% إلى 13.114 مليار دينار، مقابل 10.772 مليار دينار في يونيو 2019، مع نمو شهري 1.86%.

وزادت حقوق السحب الخاصة في يونيو السابق بنسبة 0.21% إلى 564.4 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ في الشهر المماثل من العام السابق 563.2 مليون دينار، مع استقرارها شهرياً.

وإلى جانب ذلك فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى الصندوق بنسبة 51.81% إلى 214.2 مليون دينار، مقابل 141.1 مليون دينار في يونيو 2019، مع نموها شهرياً بـ5.73%.

ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، وأي مديونية على صندوق النقد الدولي تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي.

وواصلت القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية «بنك الكويت المركزي»، وتحتفظ به كأصول احتياطية.

يُذكر أن أرصدة الأصول الاحتياطية الرسمية تتضمن أرصدة كل من الذهب النقدي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة بالعملة والودائع، ولا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.

أرباح شركات الصرافة الكويتية ترتفع 56 في المئة بالنصف الأول

ارتفع صافي ربح شركات الصرافة في دولة الكويت خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 56.41% على أساس سنوي، وذلك حسب النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الأحد.

وسجل صافي ربح شركات الصرافة في الستة أشهر الأولى من العام الجاري 13.78 مليون دينار (45.19 مليون دولار)، مقابل 8.81 مليون دينار (28.89 مليون دولار) بنفس الفترة من 2019.

ودعم النمو السنوي لأرباح شركات الصرافة ارتفاع إجمالي إيراداتها بالنصف الأول من 2020 بنسبة 15.59% عند 35.22 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ 30.47 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

وأشارت البيانات إلى أن المصروفات والأعباء الأخرى للشركات انخفضت بنسبة 1.01% إلى 21.44 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ في الستة أشهر الأولى من 2019 نحو 21.66 مليون دينار.

وطبقاً لبيانات المركزي الكويتي، تراجع عدد شركات الصرافة يونيو إلى 38 شركة، مقارنة بـ40 شركة في ختام الشهر المماثل 2019.

ورغم تراجع عدد شركات الصرافة إلا أن أصولها ارتفعت بختام يونيو السابق بنسبة 17.59%عند 240.1.2 مليون دينار، مقارنة بـ204.2 مليون دينار نهاية نفس الشهر من العام السابق.

وينشط سوق الصرافة في الكويت ليخدم أكثر من 4 ملايين نسمة، منهم 70% وافدين.

خلال النصف الأول من 2020

«التجاري» يعلن تحقيق أرباح تشغيلية 42.3 مليون دينار

أعلن البنك التجاري الكويتي عن النتائج المالية للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2020 وكذلك النصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2020، حيث حقق البنك أرباحاً تشغيلية مقدارها 21.8 مليون دينار كويتي عن الربع الأول من عام 2020 وأيضاً أرباحاً تشغيلية مقدارها 42.3 مليون دينار كويتي عن النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالأرباح التشغيلية التي بلغت -على التوالي- 24.0 مليون دينار كويتي و58.3 مليون دينار كويتي عن نفس الفترات من العام الماضي. وقد واصل البنك سياسته الحصيفة بشأن تخصيص جزء كبير من أرباحه التشغيلية لتعزيز المخصصات الاحترازية وهو ما نتج عنه تحقيق أرباحاً صافية قدرها 1.2 مليون دينار كويتي لفترة الستة أشهر الأولى من عام 2020 مقارنة بالأرباح الصافية التي تم تحقيقها عن نفس الفترة من عام 2019 والتي بلغت 9.8 مليون دينار كويتي.

وتعقيباً على النتائج المالية التي حققها البنك ، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ/ أحمد دعيج الصباح أن تفشي جائحة كورونا قد أجبر العديد من الحكومات لاتخاذ إجراءات مختلفة للحد من انتشار فيروس Covid-19 المستجد. وقد قامت حكومة دولة الكويت بصورة مماثلة باتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الاحترازية مثل التباعد الاجتماعي وعمليات العزل والإغلاق والتي ترتب عليها تعطل وتوقف أنشطة الأعمال في كل القطاعات، ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن تلك الأزمة حيث واجه تحديات غير مسبوقة خلال النصف الأول من العام الحالي. وعلى الرغم من أن التداعيات السلبية لتفشي جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط وأسعار الفائدة كان لها تأثير كبير على روافد الإيرادات وصافي هوامش الربحية، إلا أنه من المتوقع أن تساهم السياسات والإجراءات العديدة التي تم اتخاذها في الوقت المناسب من قبل حكومة الكويت وبنك الكويت المركزي في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي من الجائحة وتحقيق الاستقرار المأمول للقطاع المالي.

الشيخ أحمد الصباح

وأكد الشيخ/ أحمد الصباح على الدور الهام الذي قام به البنك التجاري في دعم كافة الجهود المبذولة من قبل الحكومة وبنك الكويت المركزي للتعامل مع الجائحة، وذلك بهدف تخفيف الضغوط التي فرضتها الجائحة على عملاء البنك عن طريق تأجيل مدفوعات أقساط القروض الشخصية وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة 6 شهور اعتباراً من أبريل 2020 دون احتساب أي فوائد إضافية أو رسوم أخرى عن فترة التأجيل، مضيفاً في هذا الصدد أن الإجراءات التيسيرية امتدت لتشمل عملاء البنك من الشركات حيث تم تأجيل الفوائد والأقساط لمدة 6 شهور دون احتساب أي رسوم إضافية. كما أنه واستجابة للمبادرة التي أطلقها بنك الكويت المركزي، فقد ساهم التجاري في تأسيس صندوق بتمويل من البنوك الكويتية بقيمة 10 ملايين دينار كويتي لدعم المجهود الحكومي لمكافحة فيروس كورونا المستجد.

وكشف الشيخ/ أحمد الصباح أن البنك قد وضع قائمة أولويات للتعامل مع جائحة كورونا كان في مقدمتها حرصه على تقديم خدمات مصرفية ذات جودة نوعية وكفاءة عالية مع ضمان المحافظة على صحة وسلامة موظفي وعملاء البنك. وقد تمكن البنك من تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على العمليات المصرفية الرقمية، وهو النهج الذي اتبعه البنك خلال السنوات السابقة. كما نجح البنك في تقديم خدماته المصرفية لعملائه دون انقطاع عبر الموقع الإلكتروني للبنك وتطبيق التجاري موبايل وفروع الخدمة الذاتية.

وأضاف الشيخ/ أحمد الصباح أنه بالرغم من تلك الظروف الاستثنائية، فقد نجح البنك في الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية ومعدلات سيولة جيدة، حيث أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ نسبة مقدارها 17.9% كما في نهاية يونيو 2020، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.5% ونسبة صافي التمويل المستقر 109.7% ونسبة تغطية السيولة 149.1% وهذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي.

واختتم الشيخ/ أحمد الصباح حديثه متوجهاً بالشكر والتقدير إلى جميع العاملين في الخطوط الأمامية على مستوى جميع المؤسسات الحكومية لجهودهم الاستثنائية المبذولة في مكافحة الجائحة، وكذلك للإدارة التنفيذية للبنك وجميع موظفيه لتفانيهم وجهودهم الحثيثة تجاه خدمة العملاء في هذا الوضع غير المسبوق، متمنياً أن تنقشع هذه الأزمة في أسرع وقت.